المبحث الثاني

اثر الحرب على التركيب العمري وأمد الحياة

للحرب أثران واضحان على حياة السكان يكمن **الأثر الأول في (الموت المباشر)** _ الأثر الآني _ أي أن الحرب يؤدي كنتيجة لاستخدام الأسلحة إلى موت الآلاف من السكان، بل وأحيانا الملايين، وعلى مر العصور حصدت الحروب أرواح ملايين من البشر على المعمورة.

أما الأثر الثاني فيكمن في (الموت المتأخر)_ الأثر البعدي_ لا يخفى على احد ان للطبيعة الأسلحة المستخدمة في الحروب اثر طويل المدى على صحة الإنسان، فضلا عن ان مخلفات الحرب من تلوث بيئي وتدمير وخراب للبنى التحية اثر سلبي على امد حياة السكان.

وللأسف عانى وما زال سكان العراق من الأثرين بشكل كبير جدا، اذ حصدت الحروب المختلفة في العراق أرواح الملايين من سكانه، ومازالت اثاره تحصد بأرواح الملايين، ففي عام 1990 جربت القوات الأمريكية وحلفائها أقذر الأسلحة في حربها ضد العراق، وألقتها على الأحياء السكنية، فكان الأثر واضحا في ارتفاع معدلات الوفيات في العراق بشكل عام ووفيات للأطفال بشكل خاص وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية (اليونسيف)، فان الحرب المفروض على العراق ساهم وبشكل خطير في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، إذ أثبتت في مسحها لوفيات الأطفال والأمهات منذ حرب الخليج عام 1990، ان هناك زيادة خطيرة في معدل وفيات الأطفال في وسط وجنوب العراق وقدرت المنظمة انه كان يمكن تجنب موت مالا يقل عن (500 ألف) طفل عراقي خلال عشرة سنوات المنصرمة (أي 1991-2000)، كما كشفت إحصائية لوزارة الصحة العراقية، ان معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر بلغت (108) حالة وفاة لكل ألف ولادة حية، بسبب استمرار الحرب المفروض على العراق [1].

اما في الحرب الأخيرة 2003 فلم تكن اقل شأناً من سابقتها بل ان هذه الحرب عصفت بالمجتمع العراقي من جوانب عديدة كانت أهمها التغيرات الاجتماعية التي رافقت الحرب في المجتمع العراقي، وتشير إحدى الدراسات إلى وجود مجموعة من الآثار الاجتماعية الايجابية والسلبية المنطلقة من الانهيار الشامل للمؤسسات العراقية، هذا الانهيار الذي أدى إلى تفكك البناء الاجتماعي الذي كان المنظم للحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمع العراقي، وفرض هذا الانهيار على الواقع الاجتماعي للمجتمع العراقي تصاعد مجموعة من المشاكل الاجتماعية المختلفة، بالرغم مما قدمه هذا الانهيار من ظواهر ايجابية، مثل: حرية التعبير ودخول التطورات التكنولوجية الى العراق وبشكل تدريجي. وتعد هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي مرحلة انتقالية حصل فيها تغير جذري في كل عناصر المؤسسة السياسية ومكوناتها بشكل خاص والمؤسسات الأخرى بشكل عام[2].

أما عن الأثر البعدي للحروب على سكان العراق، فتشير الإحصائيات إلى أن أمد الحياة لسكان العراق انخفض وصل إلى دون (50) عاما بسبب ارتفاع معدلات الوفيات وخاصة من الفئة العمرية الشابة (18_45) سنة، وهي الفئة الأكثر استهدافا،

(1) فراس عباس فاضل البياتي، أطفال العراق ماض مرعب ومستقبل مجهول، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009، ص49.

(2) إيمان حمادي رجب، الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص120.

فضلا عن انتشار الأمراض المزمنة بسبب التلوث البيئي الناتج عن الأسلحة المستخدمة في الحروب على العراق، وأخيرا الوفيات المفاجأة للشباب بأمراض جديدة أو من دون أمراض هذه النسب والمعدلات المتزايدة أقلقت الجهات المعنية في متابعة أسبابها.

وقد أشارت دراسة إلى أن للحرب أثار على فئات من السكان سيما في أمد الحياة للسكان من خلال الآثار التالية[1]:-

الأثر النفسي والاجتماعي

كانت الآثار واضحة على سكان العراق من خلال ارتفاع معدلات وفيات السكان من المدنيين نتيجة مباشرة للحرب والتي بدورها لها آثار متركبة:-

* نقص إمكانية تامين الحاجات وخاصة الغذاء والمسكن مما يسبب انتشار الإمراض.
* تشرد العديد من الأسر العراقية وكذلك ارتفاع معدلات الأطفال الأيتام، والأرامل من النساء مما أجربوا على ممارسة سلوكيات مرفوضة اجتماعية.
* انتشار الأمراض النفسية واضطرابات سلوكية نتيجة لسماع أصوات الأسلحة ودوي الانفجارات والطائرات مما يعرض السكان وخاصة الأطفال والنساء إلى الخوف والقلق.
* إن النساء والأطفال الذين يفقدون أحبائهم بعملية قتل، ويشهدون إذلال ابائهم داخل البيوت والشوارع من قبل قوات عسكرية او عصابة خطف وسرقة، او تهديدا ينزل منازلهم الى أماكن أخرى، هؤلاء النساء لا يستطيعون الحفاظ على طبيعتهم ولا حتى الأطفال على طفولتهم، فعندما ينظرون لرموزهم وقوة مثالهم وسلطتهم الأبوية في حالة ضعف مهانة يضطرب توازنهم النفسي والعقلي.

(1) لمياء الركابي، العنف في العراق، مصدر سابق، ص248.

الأثر على الصحة

ما لاشك يلقى الحرب بأشكاله درجة عالية من الاهتمام وذلك لتأثيرها على صحة الإنسان، وكانت لأعمال العنف التي شهدها المجتمع العراقي أبعاد صحية على صحة سكانه، ومن مجملها هي:-

* انتشار الأمراض النفسية (الكآبة، السلوك المعادي، العزلة الاجتماعية...وغيره) بمعدلات مرتفعة عن ما كانت عليه.
* انتشار السلوك الانتحاري فمؤخرا تشير الدراسات إلى ارتفاع معدلات الانتحار في الفرد العراقي.
* انتشار الإجهاض لدى النساء لأسباب نفسية، أو اجتماعية، أو مرضية.
* انعدمت الخدمات الصحية التي كانت قبل الحرب أثرها واضح في حياة السكان أما بعد الحرب فقد تخرب كثير من المستشفيات وأغلقت بسبب السرقة والحرق مما انعس سلبا على الواقع الحياتي للسكان.

ان الوضع الصحي للسكان في العراق لم يتحسن خلال العقود الأخيرة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي ودمار البنى التحتية والتي أدت إلى تراجع كبير في القدرات البشرية والتمويلية والفنية لقطاع الصحة إضافة إلى ذلك فان التدهور الصحي والبيئي وتراجع الإمكانات الاقتصادية للفرد العراقي ادى إلى ارتفاع معدل الوفيات وسوء الخدمات الصحية، لذلك فان معالجة هذا القطاع تحتاج الى وضع سياسات صحية طموحة تهدف إلى رفع مستوى القطاع الصحي وارتفاع مستوى الخدمة الصحية المقدمة للسكان، فلا يزال القطاع الصحي إلى يومنا هذا يواجه الكثير من المشكلات والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية التي مر به المجتمع العراقي وقد انعكس فقر الأوضاع الصحية للسكان على حياة السكان، وظل الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل مما انعكس بشكل مباشر على طبيعة الخدمات المقدمة وشحه المستلزمات الطبية وعدم كفايتها الى جانب تحديات اخرى تتعلق بعدم استخدام تكنلوجيا المعلومات في القضايا الطبية.

الأثر الاقتصادي (الفقر)

تؤثر الصراعات والحروب على الموارد البشرة والإنتاجية، لقد أفضت عسكرة المجتمع إلى نتائج خطيرة على كافة المستويات الإنتاجية، والاستهلاكية، فعد حرب الخليج 1990 والحرب الاقتصادية اخذ الفقر يسري في المجتمع العراقي

كسريان المرض في جسم الإنسان، وأخذت الأسرة العراقية تعاني الأمرين في الحصول على لقمة العيش، وكانت مستويات معيشة السكان هي الأكثر تضررا بشكل عام اذ انخفض سعر الدينار العراقي وأصبح لا يساوي قيمة أمام العملات الأجنبية وازداد التضخم في المجتمع واشتد الحرمان حتى بلغت أكثر من 60% من الاسر العراقية خط الفقر، وتراجعت فعاليات مؤسسات الدولة وتعرضت للاهتزاز والضعف، فقد شحت الموارد على الانفاق الاجتماعي والخدمي وتحديدا على موضوع لغذاء والدواء واتسعت دائرة الفقر وتدهورت البيئة الاجتماعية وتفشت أجواء عدم الأمان والاستقرار على المستويين الفردي والعام، وحتى بعد معاهدة النفط مقابل الغذاء 1997 لم ينتعش الاقتصاد العراقي ولم يلحظ تحسننا وأصبحت حالة سكان العراق عبر عنها (تون ميات) منسق الأمم المتحدة في العراق: ((ان الشعب العراقي أصبح فقيرا في بعض الحالات الى حد ان الناس لا قِبل لهم بتناول الطعام الذي يعطى لهم، لان حصة الطعام بالنسبة الى كثيرين منهم تمثل لجزء الأكبر من دخلهم، فيتعين عليهم ان يبيعوا الطعام لكي يشتروا ثيابا أو أحذية أو زيا مما يحتاجون))، وطبقا لتقرير الامم المتحدة عن الوضع الإنساني في العراق: ((إن الشرائح الأشد فقرا في المجتمع مجبرة غالبا على مقايضة ما تحصل عليه من سلة الطعام لكي تستطيع ان تشتري ضرورات أخرى... فالقوة الشرائية قد انحدرت باطراد، وبينما المواد الغذائية متاحة بالأسواق بسهولة، فإنها غير ممكنة الشراء للمواطن العراقي المتوسط.... وحتى على الرغم من ان لدى العراق وفرة من الخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية، فان أغلبية العراقيين لا يستطيعون شراءها))[1].

هذا بدوره اثر سلبا على الواقع الحياتي والبيولوجي والتكويني على جسم الإنسان العراقي مما اثر على أمد الحياة بسبب ظهور امرض جديد لم يشهده المجتمع العراقي من قبل، بسبب التلوث البيئي نتيجة الحرب واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا.

(1) حسن لطيف كاظم، الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 14، العدد 38، 2007، ص100_110.